

والصلوة افضل والصلوة افضل انتهى ووفاته لم يرض ونحوه فلا يتأكد الاستحباب  
كما في الحسن كلها غالب الله عليه فالله اولي بالعدول والاولى ان يقتضى اليقظة  
البلى والنهاية بالنهار كما قاله المعتد والاسكان في الصحاح خلافا للشهور  
وفي مخالفت لا في المسارعة والخلفه وخبري لتفسير الاخرية بذلك ودلالة  
الكل على المظ صغيفة كسند الاخرين وفي بعض الروايات ما يعطى المسارات  
وله وجه يحتمل في رواية الغوايت بحسب الفوات مع العار وهو  
للتشهور وهو فليقتضها كافاتته ونحوه في الفم فابدا فليهن فاذن لها وقرئ  
صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلوة والقول بالاستحباب اذا تمام  
العمل فقولان صحهما وعليه العارضة والشهيدان لا لعدم تناول الاحكام  
مع اصابة عدم والامتناع التكليف في الحال واستلزام التكرار المحصل له  
الترجيح المنفي والاخرين على وجوب التكرار المحصل لوجود النص وفي وجه  
الترتيب بين الفوات لعبر اليومية وبينها وبين اليومية مع العلم وجهان  
كثير القديم على وجوب تقديرا لفاضية على الحاضرة ما لو تصديق وقرئ بالعلم  
الصحاح ومنه من صرح بطلان الحاضرة لوقدها مع ذكر الفاضلية وقرئ السيد  
من اكلها افضل مما يملك الزين ومن يوم زيد على ما يحفظ الحيوة بين  
الاشتغال بجميع المباحات والمدوبات والواجبات الموسعة قبل القضاء  
والصدوقان على الموسعة المحضه حتى انهما استحبا تقديم الحاضرة مع الفقه  
الصحاح المستفيضه واكثر المتأخرين على الموسعة واستحباب تقديم  
الفاضلية الى ان تصديق الوقت وهو الاصح جمعا بين الاخبار ودفع الحجج و  
الغسر وعلا باخبار اخرى في الباب ثم امد على جواز المناقاة لمن عليه فبينة قوله

ذلك

ذلك ومنهم من فضل فأوجب تقديرا لفاضية المحترق دون المتعددة ومنهم من  
من اوجب تقديرا لفاضية ان ذكرها في يوم الفوات سواء الفوات وتعددت  
بهما صغفان ولا دلالة في الصل على شيء منهما كما ظن الاحتياط  
والتمام والقصر بحال الفوات فان فانت فصر اقتضاها فصر وان كان حاضرا  
وان فانت تماما اقتضاها تماما وان كان سافرا بالاجماع وعموم فليقتضها  
كافاتته ونحوه وخصوص الحس في المسئلة يقتض ما فاته فاذا اختلف الفرض  
في الاول وقت واخره بان كان حاضرا فترسا فواسا فالحضري فانت الصلوة  
في اعتبار حال الوجوب والفوات قولان ظهرهما عليه الاكثر الثاني  
الحسن المذكور خلافا للسيد والاسكان في رواية في طريقها تصعب  
من فاته فريضة من الحسن غير مبرحة فضا صغيا وخيرا وان باعنا في ذمته  
كافي الحزون فاذا لا اكثر بل ادعى في الخلاف عليه الوفاق وبعض الخليلين على  
وجوب قضاء الحسن وهو شاذ ولو فاته من ذلك برات لا يجلبها فالشهور  
ان يقتض حتى قبل عمل فانه الوفاء واحتمل في التذكرة الاكفاء بالقضاء ما يفتق  
قوله خاصة واختاره بعض المتأخرين لاصالة البراءة من التكليف بالقضاء  
مع عدم تيقن الفوات ويؤيده الحسن متى ما التيقن شاكك في شكك في  
وفت صلوة انك لو فصلها صلها وان شكك بعدها خرج وقت الفوات  
فقد ظهر ما بل فلا اعادة عليك من شك حتى يتيقن وان استيقن فغليك  
ان فصلها في اي حال كنت منع اكثر المتأخرين من التدخل عليه  
ويصعب اطلاق الصحاح منها ولا تنطرح بركة حتى يقتضى الرخصة كلها خلافا  
للشدقة بالاسكان في الشهيد بخبره على كاهة وهو الاصح جمعا بينهما

Copyrighted by University